مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 2 عدد 1 (2021)

جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية ووسائل مكافحتها

Money Laundering in The Securities Sector and Means of Combating It

أ. شادي أحمد عبّاس، ماجستير في قانون الأعمال الداخلي والدولي جامعة دمشق بالتعاون مع جامعة باريس الثانية الجمهورية العربية السورية
Mr. Shadi Ahmed Abbas, Master of Internal and International Business Law, University of Damascus, in cooperation with the University of Paris II, Syrian Arab Republic
http://doi.org/10.57072/ar.v2i1.36

نشرت في 2021/06/1

المستخلص:

ازداد مؤخراً ارتكاب بعض الجرائم كالاحتيال والجرائم الإلكترونية والفساد المتعلق بالمساعدات المالية الدولية كأحد الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا، وقد تولّد عنها مصادر إضافية للأموال غير المشروعة أدى إلى ارتفاع في عمليات غسل الأموال1، وهذه العمليات تجري في أغلب القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع الأوراق المالية.

ويتمّ غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية تاريخياً بسبب الحجم الهائل لعمليات التداول في بورصات الأوراق المالية، وسهولة وسرعة التداول فيها، وقد زاد من انتشار غسل الأموال في هذا القطاع ظهور أدوات مالية جديدة ومعقدّة، والتطور المالي والتكنولوجي في عمل المصارف والأسواق المالية، فأصبح بإمكان العملاء من المجرمين التعامل مع المؤسسات المالية العاملة في الأسواق المالية عن بعد ودون الحاجة للتعامل معها وجهاً لوجه، وصار انتقال الأموال بين المؤسسات المالية يتم بقيودٍ خفيفةٍ وتكاليفَ قليلة، سواء ضمن الدولة الواحدة أو بين دول عدّة.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الأوراق المالية، الفساد، المصارف.

Abstract:

Some crimes, such as fraud, cybercrime and corruption related to international financial assistance, have recently increased as a negative impact of the coronavirus pandemic, generating additional sources of illicit funds that have led to a rise in money-laundering.

Money laundering in the securities sector is historically due to the sheer volume of securities exchanges' trading operations and the ease and speed of trading, and the spread of money-laundering in this sector has increased the emergence of new and complex financial instruments and financial and technological development in the functioning of banks and financial markets, enabling criminal clients to engage with financial institutions operating in financial markets remotely and without having to deal with them face to face and the transfer of funds between financial institutions is taking place with light constraints and low costs, both within one State and between several States.

Keywords: Money laundering, securities, corruption, banks.

أولاً: أهمية البحث:

تتجه حالياً العديد من أسواق المال العربية نحو السماح بإصدار أوراق مالية جديدة معروفة بتعقيدها كالمشتقات المالية، وقد أحدثت بعض الدول العربية أسواقاً خارج المنصة "OTC"

[1] COVID-19-related Money Laundering and Terrorist Financing Risks and Policy Responses, "FATF", May 2020, p 4, https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/COVID-19-AML-CFT.pdf

استلم البحث في 2021/05/9 قبل للنشر في 2021/05/15

بهدف تداول الأوراق المالية غير المدرجة، وتُعدُّ هذه الأسواق أكثر ملاءمةً لغسل الأموال من سوق الأوراق المالية النظامية.

وإنّ عدم استقرار بعض الدول العربية بسبب الأزمات التي مرت أو ما زالت تمر بها، أدى إلى انخفاض مستوى الرقابة على الأنشطة الاقتصادية، وظهور جرائم غير مألوفة ينجم عن الكثير منها متحصلات مالية، كجرائم الاتجار بالبشر والخطف وتجارة الأعضاء البشرية، إضافةً إلى ازدياد عدد الجرائم المألوفة كتهريب الآثار والفساد، ويُرافق ذلك كله حركة أموال إلى داخل الدول العربية وخارجها، والكثير منها عبر قنواتٍ غير خاضعةٍ لرقابة أي جهةٍ حكومية، وبالنهاية كلّ تلك الأموال القذرة سيتم غسلها لتغيير هويتها، وإكساؤها صفة المشروعية.

قد يكون حجم سوق الأوراق المالية السوري حالياً من حيث قلّة عدد الجهات العاملة فيه وانخفاض رؤوس أموالها، وعدم تنوّع الأوراق المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عوامل غير محفزّة لغسل الأموال في سوق المال المحلي مقارنةً بأسواق مالية خارجية. ولكن هذا لا يعني أنّه محصنٌ منه، وبوصفه سوقا واعدا للمستقبل فينبغي الإعداد المُسبق لأي عمليات غسل أموالٍ قد تجري فيه مستقبلاً.

ثانياً: إشكاليات البحث:

يتناول البحث الإشكاليات الآتية:

- ما مدى ملاءمة قطاع الأوراق المالية لارتكاب جريمة غسل الأموال فيه، وما الصور الأبرز لهذه الجريمة في القطاع؟
- ما مدى إمكانية استخدام القطاع في تمويل الإرهاب؟
- ما مدى تأثر المؤسسات العاملة في القطاع والمستثمرين فيه نتيجة استخدامه في غسل الأموال؟
- ما طبيعة العلاقة بين جريمة غسل الأموال بالقطاع والجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية؟
- ما مدى فعاليّة مكافحة جريمة غسل الأموال بالقطاع، وكيف يمكن تطوير وسائل المكافحة القائمة؟
- ما العقبات التي تعيق تقصي المعلومات بغرض مكافحة جريمة غسل الأموال في القطاع، وكيف يمكن تجاوزها؟

ثالثاً: أسباب اختيار البحث:

تتمثل الأسباب الدافعة للقيام بهذا البحث ما يلي:

- إنّ الأبحاث العلمية القانونية أو الاقتصادية التي تصدّت لمشكلة غسل الأموال بقطاع الأوراق والأسواق المالية تُعدُّ نادرةً عربياً.
- تزايد احتمال تعرض قطاع الأوراق المالية العربي والمحلي لتهديدات ومخاطر غسل الأموال فيه.
- الجريمة موضوع البحث من الجرائم الخطيرة والمنظمة التي تستدعي الدراسة والبحث.

رابعاً: نطاق البحث:

سيتمّ إعداد البحث في ضوء التشريع السوري إضافةً إلى المعايير الدولية ذات الصلة، لا سيما التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي "FATF"، والمعايير والمبادئ الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO"، علماً أنّ التشريعات الوطنية العربية والدولية لمكافحة غسل الأموال متقاربة كونها يجب أن تكون متوافقة مع التوصيات والمعايير والمبادئ المذكورة وإلَّا عدَّت الدولة مصدرة التشريع لديها قصور في مكافحة غسل الأموال.

وينبغي الإشارة إلى أنّ هذا البحث يتصدّى لجريمة غسل الأموال فقط لجهة اقترافها في قطاع الأوراق المالية، وأساليب وطرائق تنفيذها، وآثارها عليه، وكشفها ومنع وقوعها، ولا يتعرض للأحكام المشتركة مع باقي القطاعات كالتحقيق والادعاء والإدانة والمحاكمة والعقوبات وغيرها إلا حيث تقتضي الضرورة ذلك.

خامساً: منهجية البحث:

يعتمد البحث بشكلٍ رئيس على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال استقراء وتحليل النصوص القانونية والأبحاث العلمية المتعلقة بموضوع البحث والمنشورات الصادرة عن الجهات الإقليمية والدولية المتخصصة بتنظيم قطاع الأوراق المالية أو بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سادساً: خطة البحث:

للإحاطة الشاملة بموضوع البحث اعتمدت خطة البحث الآتية:

المبحث الأول: عمليات غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

المطلب الأول: نطاق غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

المطلب الثاني: أساليب غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية وآثاره.

المبحث الثاني: الحماية القانونية لقطاع الأوراق المالية من غسل الأموال

المطلب الأول: تجريم غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

المطلب الثاني: مكافحة جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية والإجراءات الرقابية

المبحث الأول:عمليات غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

غسل الأموال هو "كلّ سلوكٍ يُقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقةٌ بعملياتٍ غير مشروعة، وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية، ولكي تظهر على أنها ناجمةٌ عن عملياتٍ مشروعة"[1]. ولبيان مدى حدوث عملياته في قطاع الأوراق المالية ينبغي دراسة نطاق غسل الأموال في القطاع (مطلب أول)، ومن ثم بيان أساليب غسل الأموال فيه وآثار ذلك (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: نطاق غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

لمعرفة أمد اتساع قطاع الأوراق المالية كبيئة ومجال لغسل الأموال وتمويل الإرهاب يتعيّن علينا البحث في مدى ملاءمة القطاع وجاذبيته لغسل الأموال (أولاً)، ومدى ملاءمة استخدام القطاع في تمويل الإرهاب (ثانياً)، وبعدئذٍ كيفية تنفيذ مراحل غسل الأموال فيه (ثالثاً).

أولاً: ملاءمة قطاع الأوراق المالية لغسل الأموال:

يؤثر في تحديد مدى ملاءمة القطاع لغسل الأموال فيه أمران، الأول نوع سوق الأوراق المالية، والثاني طبيعة القطاع وبعض خصائصه.

- **الملاءمة حسب نوع سوق الأوراق المالية:**

بالنظر إلى تفرّع سوق الأوراق المالية إلى سوقين أولي وثانوي فإن غسل الأموال يمكن أن يتم في أيٍ منهما، كاستخدام الأموال غير المشروعة بالاكتتاب على أسهم شركة مساهمة قيد التأسيس في السوق الأولي، أو استخدامها بتداول أوراق مالية في السوق الثانوي.

وفي السوق الثانوي نميّز بين حالتين، الأولى قبل إدراج الورقة المالية في بورصة الأوراق المالية، والثانية بعد الإدراج، فالحالة الثانية تُعدُّ أكثر استقطاباً لغسل الأموال من الحالة الأولى بسبب تنوع الأوراق المالية المدرجة وتوفر عرض وطلب دائمين وسهولة التداول؛ ولكن هذا لا ينفي إمكانية وقوع غسل أموال في الحالة الأولى إذ يُبرَم عقد البيع في مجلس مؤلف من المتعاقدين أو ممثليهما أمام مرجع رسمي مختص أو أمام مندوب الشركة[2] ثم يجري تثبيته في سجل المساهمين بالشركة، فيمكن استغلال ذلك من قبل المجرمين بوضع سعر صوري في عقد البيع أقل من السعر الحقيقي المُشترى به، ليتم لاحقاً إعادة البيع بسعرٍ أعلى من الصوري، بحيث يسوغ أن مصدر الأموال هو ربحٌ من تداول أوراق مالية. ونشير إلى أن الشفافية والقواعد المطبقة في بورصات الأوراق المالية تمنع أن تجري عملية غسل أموال بذات المخطط، ولأنه غالباً يوجد حدود سعرية –أدنى وأعلى– للبيع والشراء، ولا يُسمح بوضع سعرٍ (صوري) خارج هذه الحدود فيتعذر بذلك إظهار تحقيق ربح عالٍ في مدة قصيرة.

قامت بعض الدول العربية بإحداث أسواق خارج المنصة "OTC" بغرض تداول الأوراق المالية غير المدرجة، فقد أنشئت مؤخراً سوق OTC في كلٍ من بورصة عمّان وبورصة الكويت للأوراق المالية، ولهذا النوع من أسواق الأوراق المالية أحكامه الخاصة، فمثلاً يتم في سوق OTC Link LLC بالولايات المتحدة الأمريكية تداول الأوراق المالية العائدة للشركات غير المحققة للحد الأدنى من شروط الإدراج والتداول في بورصة الأوراق المالية الوطنية، ولا تقدم العديد من هذه الشركات تقارير

[1] المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

[2] المادة 7/ج من المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006.

دورية وبيانات مالية مدققة إلى هيئة الأوراق المالية SEC، مما يجعل من الصعب على الجمهور الحصول على معلومات حديثة وموثوقة عن هذه الشركات[1]، ومن ثم فإنّ نقص المعلومات المتوفرة عن أوضاع الشركات في هذه السوق وعدم نشر بياناتها المالية وضعف التنظيم والرقابة عليها يجعل منها –أكثر من الشركات المدرجة في البورصة النظامية– عرضةً للاستغلال من قبل المجرمين للتلاعب بأسعار أسهمها أو لغسل أموالهم من خلال تداول أوراقها المالية في سوق OTC.

وفيما يخص التداول في سوق الفوركس "FOREX"، فهو وإن كان يشكل مجالاً لغسل الأموال عالمياً فإنّه لا يؤمن هذا المجال في دول عربية عدة ومنها سورية بوصفها لم تصدر لغاية تاريخه تشريعاً يسمح بتداول العملات الأجنبية في الأسواق المالية العالمية عبر شركات مرخصّة محلياً. وعليه فإنّ إنشاء مكتب أو شركة غير مرخصة للتداول بالفوركس يعدّ محلاً لجريمة أصلية ينتج عنها مال غير مشروع ويستتبع القيام بغسل الأموال كجريمة لاحقة له.

- **الملاءمة بحسب طبيعة قطاع الأوراق المالية وخصائصه:**

يشكلّ قطاع الأوراق المالية من جهة ميداناً جاذباً للمجرمين لغسل الأموال فيه بسبب طبيعة الأوراق المالية إذ يتعامل المجرم مع الأوراق المالية باعتبار ليس لها وجود مادي إلا كشهادات ورقية وإن كانت هذه الأوراق تمثل حصصاً في أصول مادية للشركات المصدرة لها، وتكون مودعة ومحفوظة لدى جهة مختصة إذا كانت مدرجة بالسوق، وهذا يناسبه أكثر من التعامل مع أصول ذات حجم مادي كالعقارات والسلع الفارهة وحتى مع صغيرة الحجم منها كالتحف الفنية أو المجوهرات لأنها تتطلب منه عبء حفظها وحراستها، إضافةً إلى أنّ الاستثمار في القطاع يعدُّ الأكثر تسويغا في المجتمع للارتفاع المفاجئ في الثروة، وتعدُّ بعض ميزات القطاع جاذبة لغسل الأموال كاستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة فيه بوصفها تؤمن السهولة والسرعة في تحويل الأموال وتداول الأوراق المالية المدرجة في السوق، وتوفر أيضاً التعامل مع المؤسسة المالية عن بعد دون اللقاء وجهاً لوجه.

ولكن من جهة أخرى يُعدّ القطاع غير جاذب؛ لأنّ ذات التقنيات التكنولوجية الحديثة تساعد المحققين وسلطات إنفاذ القانون في تتبع وتعقب حركة الأموال أولاً، وثانياً؛ لأنّ القائمين على غسل الأموال يميلون نحو السريّة ولا يوثقون قيمة عملياتهم ولا يعلنون عن قيمة أرباحهم[2]، بينما الأسواق المالية النظامية قائمةٌ على مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث تقوم بعرض أوامر التداول المدخلة وتفاصيل الصفقات المنفذّة، مما يحدّ من رغبة غاسلي الأموال من استخدام التداول، بل يضطرون في الصفقات الكبيرة إلى تجزئتها إلى صفقات صغيرة، وقد تُنفذ عبر حسابات عديدة كي لا تلفت الانتباه والاشتباه بها، ومن ثم الإبلاغ عنها.

ثانياً: ملاءمة قطاع الأوراق المالية في تمويل الإرهاب:

باعتبار أن مصطلح "غسل الأموال" كثيراً ما يترافق بمصطلح "تمويل الإرهاب"، وقد تم تعديل المعايير الدولية بدءاً بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي "FATF" لتشمل كلا الأمرين حتى أنّ وحدات التحريات (المعلومات) المالية وسعت من صلاحياتها وأضحت مسؤولةً عن مكافحة تمويل الإرهاب أيضاً، وهنا يثور سؤال عن مدى إمكانية استغلال قطاع الأوراق المالية بتمويل الإرهاب كما هو الأمر بشأن غسل الأموال؟

بالعودة إلى الهدف الذي يبتغيه المجرم من غسل ماله غير المشروع المتمثل بإخفاء المصدر الحقيقي للمال لكي يظهر أنه مشروع نجد أنّ نفس هذا الهدف يرمي إلى تحقيقه من يقوم بتمويل الإرهاب –سواءً كان ماله بالأصل مشروعاً أو غير

[1] Over-the-Counter Market, U.S. Securities and Exchange Commission, https://www.sec.gov/divisions/marketreg/mrotc.shtml

[2] الدليل الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإصدار الثاني، البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2006، ص 1–6.

مشروع– والمتمثل بإخفاء المصدر الفعلي للمال وأي صلة بين الممول الحقيقي والنشاط الإرهابي، وباعتبار أنهما يشتركان بذات الهدف –بصرف النظر عن مشروعية المال المستخدم– فيمكن استغلال القطاع بعمليات تمويل الإرهاب كما يجري استغلاله بغسل الأموال.

وكمثال تطبيقي، يمكن استخدام أموال مشروعة في شراء الأوراق المالية ليتمّ التبرع بها لمؤسسة خيرية، ثمّ تقوم المؤسسة الخيرية بتحويل العوائد المتولدة عن الأوراق المالية أو تحويل ثمنها بعد بيعها إلى الأفراد الذين يقومون بأنشطة إرهابية أو تقوم بشراء المواد اللازمة لهم[1]

ثالثاً: مراحل غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

بالنظر إلى مراحل غسل الأموال الثلاث، الإيداع (التوظيف)، والتمويه (التعتيم، التجميع)، والدمج، يمكن أن يشكل قطاع الأوراق المالية مجالاً لأي من هذه المراحل.

- **المرحلة الأولى (الإيداع):**

يمكن أن يتم غسل الأموال في هذه المرحلة عبر الاكتتاب بأموال غير مشروعة من قبل أشخاص عدة مترابطين فيما بينهم بأسهم شركة مساهمة قيد التأسيس ليتم بيعها لاحقاً لشخصٍ واحد، أو من خلال شراء وحدات استثمارية من صندوق استثمار مفتوح، ولكن هذه المرحلة (الإيداع) لا تتم عبر التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية النظامية مباشرةً لأن شركات الوساطة المالية لا يسمح لها بالتعامل النقدي المباشر مع العميل، وإنما يتم الإيداع النقدي من قبل العميل في حساب عائد لها لدى المصرف باسم حساب عملاء التعامل النقدي، كما تقوم شركة الوساطة بتسديد قيمة أثمان الأوراق المالية المبيعة لصالح العميل بموجب تحويلات أو حوالات مصرفية أو شيكات مصرفية لأمر المستفيد الأول[2] وبذلك تكون غير قابلة للتظهير والانتقال من المستفيد الأول إلى الغير بحيث تسمح باستغلالها في غسل الأموال.

- **المرحلة الثانية (التمويه أو التجميع):**

يمكن أن يأخذ غسل الأموال في هذه المرحلة شكل التداول بيعاً وشراءً لأوراق مالية مدرجة في سوق الأوراق المالية، مثل تداول وحدات استثمارية صادرة عن صندوق استثمار مغلق، أو أسهم وإسناد قرض صادرة عن شركة مساهمة ومدرجة بالسوق.

- **المرحلة الثالثة (الدمج):**

قد يكون غسل الأموال في هذه المرحلة عبر الاشتراك في تأسيس شركة عاملة في السوق كشركة خدمات ووساطة مالية أو صندوق استثمار يمارس الأنشطة المرّخص له العمل بها بشكلٍ فعلي.

تتركز مخاطر غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية في مرحلتي التمويه والدمج أكثر من مرحلة الإيداع وذلك بخلاف باقي القطاعات حيث تتركز المخاطر في مرحلة الإيداع[3]، ونرى بأنّ مرحلة التمويه تبقى أكثر ملاءمةً وتنفيذاً في قطاع الأوراق المالية من مرحلة الدمج باعتبار أن التداول في السوق يمكن أن يتم عبر عمليات كثيرة، وبمبالغ متفاوتة، وبشكل يومي بما يحقق غاية التجميع والتمويه.

المطلب الثاني: أساليب غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية وآثاره

بعد التعرّف الى مدى شمولية وملاءمة قطاع الأوراق المالية لإمكانية ارتكاب جريمة غسل الأموال فيه لا بدّ من تحديد وفهم أساليب غسل الأموال المستخدمة (أولاً) والآثار الناجمة عنه (ثانياً).

[1] Money laundering and terrorist financing in the securities sector, Financial Action Task Force "FATF", October 2009, p38. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/ML%20and%20TF%20in%20the%20Securities%20Sector.pdf

[2] المادتان 9، 17 من نظام التعامل بين الوسطاء وعملائهم الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالقرار رقم 68/م تاريخ 2009/05/25.

[3] Money laundering and terrorist financing in the securities sector, Financial Action Task Force "FATF", October 2009, p.5.

أولاً: أساليب غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

تتعدد الطرائق والأساليب التي يجري من خلالها غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية على الصعيد العالمي، ومن ذلك:

- **الشركات الوهمية وشركات الواجهة:**

باعتبار أنّ الشركات الوهمية تعمل على إخفاء هوية مالكها الفعلي خلفها مع ضمان سيطرته عليها، وتمارس نشاطاً محدوداً جداً، أو لا تمارس أي نشاط حقيقي، وغالباً ما تؤسس في دول ومناطق جغرافية لا يوجد فيها نشاط اقتصادي حقيقي[1]، وقد لا يكون لها وجود إلا كعنوانٍ بريدي فيجري استخدامها في غسل الأموال، وإذا كانت الشركة الوهمية شركة مساهمة ثم أدرجت في السوق فيمكن عن طريق السيطرة عليها التلاعب بسعر سهمها، وإلحاق الخسارة بالمستثمرين المشترين لأسهمها.

أو قد يلجأ المجرمون إلى تأسيس شركات الواجهة، وهي مؤسسات أعمالٍ تبدو مشروعة لممارستها أنشطةً مشروعة، ولكنها تحت سيطرة مجرمين يعملون من خلالها على مزج الأموال المشروعة مع أموال غير مشروعة بقصد تغيير هويتها[2]، وقد يقوم المجرمون بشراء شركات أو مشاريع خاسرة أو مفلسة، وإعادة تشغيلها، ثم إضافة الأموال غير المشروعة إلى إيرادات هذه المشاريع بحيث يبدو المجموع أرباحاً ناتجة عن تشغيل الشركات والمشاريع، وباعتبارهم لا يهدفون إلى تحقيق الربح بل إلى غسل الأموال فهم لا يكترثون بتكبدّهم خسارة جزء من أموالهم في مشروع خاسر في سبيل إضفاء صفة الشرعية على الجزء الأكبر منها[3]، ولكن هذا يؤثر سلباً في المنافسة بالسوق؛ لأنه يجعل أسعار منتجات شركات الواجهة أقل من أسعار منتجات الشركات المنافسة.

- **استحواذ واندماج الشركات:**

من الأساليب المتبعة لغسل الأموال بقطاع الأوراق المالية استغلال تبادل الأوراق المالية في عمليات استحواذ واندماج الشركات[4] ، بحيث يتغير مع هذه العملية الأصل المملوك للمجرم من أسهم مصدرة من الشركة المندمجة إلى أسهم جديدة تصدر لاحقاً عن الشركة الدامجة أو المستحوذة، بما يشارك في تغيير هويّة الأموال وإخفاء مصدرها.

- **المشتقات المالية:**

يجري أيضاً في غسل الأموال استغلال "المشتقات المالية"، وهي أدوات مالية يرتبط سعرها بسلعة أساسية أو عملة أو أداة مالية أو ورقة مالية، تستخدم في الأساس كتحوط ضد المخاطر المستقبلية للتقلبات في أسعار السلع، أو أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف الأجنبي، وما شابه ذلك، وتشمل العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات والخيارات.

يساعد تعقيد المشتقات المالية على إخفاء وتمويه مصدر الأموال غير المشروعة، إذ إنّ طريقة تداولها وعدد المتعاملين في السوق يؤدي إلى تعتيم محتمل للعلاقة بين كل مشارك جديد والسلعة الأساسية لعدم وجود رابط واحد في سلسلة الصفقات يمكنّنا من معرفة هوية شخص آخر غير الشخص الذي يتم التعامل معه مباشرة[5]. وعند البحث في احتمال حدوث غسل أموال من خلال المشتقات، لا ينبغي التركيز في الاستراتيجيات ذات الصلة بالمشتقات نفسها فقط، وإنما أيضًا تحرّي مدى وجود

---

[1] An overview of shell companies in the European Union, European Parliament, 2018, p 11,12. http://www.europarl.europa.eu/cmsdata/155724/EPRS_STUD_627129_Shell%20companies%20in%20the%20EU.pdf

[2] الدليل الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإصدار الثاني، البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2006، ص II-7.

[3] د. عيسى المخول. غسل الأموال، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 37.

[4] Money laundering and terrorist financing in the securities sector, Financial Action Task Force "FATF", October 2009, p30.

[5] FATF, Annual Report 1998-1999, p 18. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/1998%201999%20ENG.pdf

شركات وهمية أو تواطؤ العاملين في أسواق المشتقات[1]، كتواطؤ الوسيط في تنفيذ عمليات "تداول المرآة" لأحد العملاء بغرض غسل الأموال، ويجري "تداول المرآة" على شكل شراء عقود أحد أنواع المشتقات المالية لصالح حساب ما، وفي نفس الوقت بيع كمية مساوية من ذات نوع العقود من حساب آخر[2].

- **الأسهم لحاملها:**

يقوم المجرمون أيضاً بغسل أموالهم عبر تداول الأسهم لحاملها التي توفر ميزتي إخفاء اسم مالكها وسهولة تحويلها[3]، إذ لا يوجد سجل يُقيد فيه أسماء مالكي الأسهم، ويُعدُّ أي شخص يحمل أو يحوز على شهادة السهم هو مالكه، ويتمتع بالحقوق كافة التي يمنحها القانون للمالك، وانتقال ملكية السهم تتم بمجرد التسليم المادي لشهادة السهم، وهذا يحول دون معرفة هوية المستفيد الحقيقي ويحدّ من إمكانية تعقب وتتبع غاسل الأموال والأطراف المرتبطين به؛ لأنّ قيد اسم المالك في سجلات ملكية الأسهم يعدّ أحد أهم حلقات التتبع، وتُشكل بذلك الأسهم لحاملها في الدول التي ما تزال تسمح بإصدارها وتداولها أداةً مثاليةً لغسل الأموال.

- **صناديق الاستثمار:**

يصدر صندوق الاستثمار أوراقاً مالية على شكل وحدات استثمارية، وله نوعان رئيسان مغلق ومفتوح، وبالنسبة إلى استخدامه في غسل الأموال فإن الصندوق المفتوح ينطوي على مخاطر عالية لغسل الأموال؛ لأنه يسمح لحامل/مالك الوحدات الاستثمارية استرداد قيمة وحداته الاستثمارية في أي وقت ومن دون حد أعلى[4]، أما صندوق الاستثمار المغلق –الذي لا يتيح إمكانية الاسترداد ولا يتعامل بشكل مباشر مع حاملي الوحدات– حاله كحال الشركة المساهمة العامة المدرجة حيث يتم بيع وشراء وحدات الصندوق المغلق في سوق الأوراق المالية.

- **حساب العميل المتوفّى:**

أحياناً قد يقوم أحد العاملين لدى شركة وساطة مالية بإساءة استخدام حساب عائد لعميل متوفّى وإجراء عمليات تداول في السوق لصالح هذا الحساب[5]، وتتم هذه العمليات في حال عدم وجود ورثة للعميل المتوفى أو عدم دخول الحساب في حصر الإرث الشرعي لعدم علم الورثة بالحساب أو لأي سبب مغاير؛ هنا يمكن أن يقوم وسيط متواطئ مع مجرم صاحب مال غير مشروع بعد علمه وتأكده من وفاة صاحب الحساب المتوفى ووضع الورثة باستغلال هذا الحساب في غسل الأموال عن طريق التداول به لصالح المجرم.

- **عمليات التداول الوهمية:**

يبقى الأسلوب الأكثر شهرةً لغسل الأموال عبر الأوراق المالية هو عمليات التداول الوهمية للأوراق المالية المدرجة في أسواق الأوراق المالية، مع ما يميّز ذلك من التداول الاعتيادي

[1] Brigitte UNGER, Offshore activities and money laundering, European Parliament, 2017, p 19. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/595371/IPOL_STU(2017)595371_EN.pdf

[2] Wolfgang Hafne, Money-Laundering with Derivatives. 2001. http://www.wolfgang-hafner.ch/media/Geldw%C3%A4sche/ARIF%20Money-laundering.pdf

[3] Henry Pleau, Over-the Counter "Pink Sheet" Securities and the Threat they Pose as a Money Laundering Vehicle to Broker-Dealers, ACAMS, p4. http://www.acams.org/wp-content/uploads/2015/08/Over-the-Counter-Pink-Sheet-Securities-the-Threat-they-Pose-as-a-ML-Vehicle-to-BDs-H-Pleau.pdf

[4] The Wolfsberg Group, Wolfsberg Statement – Anti-Money Laundering Guidance for Mutual Funds and Other Pooled Investment Vehicles, 2006, p 3. https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/translations/italian/69.%20MFPV-italian.pdf.

[5] Financial Industry Regulatory Authority (FINRA), Disciplinary FINRA Actions, October, 2019 https://www.finra.org/sites/default/files/2019-10/Disciplinary_Actions_October_2019.pdf

والسليم من بيع أو شراء غير متوافق مع سلوك المستثمر الاعتيادي أو مخالف لاتجاه السوق، ومن دون مسوغ واضح.

ثانياً: آثار غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

يترتب على ارتكاب جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية آثار سلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بوجهٍ عام وعلى صعيد قطاع الأوراق المالية نفسه بوجهٍ خاص.

- **الآثار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي:**

تترك جريمة غسل الأموال آثاراً سلبية على الصعيد الاجتماعي من أبرزها زيادة معدل اقتراف الجرائم، لا سيما تلك التي ينتج عنها متحصلات مالية كتهريب الآثار والفساد والجرائم المتعلّقة بمعاملات الأوراق المالية، ومن بينها التداول بناءً على معلومات داخلية والخداع والتلاعب في السوق.

ولأنّ غسل الأموال يشكل قناةً لخروج الأموال غير المشروعة المتحصلة عن الجرائم إلى العلن لدمجها بالاقتصاد فهو يترك آثاراً سلبية على الصعيد الاقتصادي أيضاً، كحصول منافسة غير متكافئة بين المستثمرين مالكي الأموال غير المشروعة والمستثمرين الآخرين أصحاب الأموال المشروعة[1]، ويفضي إلى امتناع المستثمرين الأجانب عن الدخول والاستثمار بالدول التي ينتشر بها غسل أموال ولا توجد مكافحة فعالة له.

- **الآثار على صعيد قطاع الأوراق المالية نفسه:**

لجريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية آثار سلبية على القطاع نفسه، ومنها تدني مستوى النزاهة في سوق الأوراق المالية بما يؤدي إلى فقدان الثقة في القطاع وتقليص عمليات زيادة رأس مال الشركات المدرجة وتراجع الاستثمار بالسوق بما ينعكس انخفاضاً بإيراداته[2].

ومن الآثار السلبية إضعاف الشركات والمؤسسات المالية التي جرى استخدامها في تنفيذ عمليات غسل الأموال، سواء كانت شركات مساهمة مدرجة أو صناديق استثمار أو شركات خدمات ووساطة مالية، وإلحاق خسائر مالية بها وبالمساهمين المستثمرين فيها، والذين قد لا يكون لهم، أو في الأقل فئةً منهم، أي علاقة بغسل الأموال، مما يولد لديهم الرغبة بالخروج من الاستثمار بهذا القطاع والانتقال لقطاعات مغايرة. كما تكون أيٌّ من تلك الجهات التي جرى غسل الأموال عن طريقها معرّضة لفرض عقوبات بحقها، وهو ما يترك آثاراً سلبية عليها كضرر السمعة الذي يؤدي إلى انخفاض حجم العملاء، إذ تعدّ السمعة أمراً جوهرياً للمؤسسات المالية والمصرفية في عملها لجذب العملاء.

غاسلو الأموال يبحثون عن مؤسسات تؤمن سرعة ويُسراً في انتقال الأموال، وهذا ما يوفرّه سوق الأوراق المالية من عمليات دخول واستثمار، ثمّ عمليات خروج سهلة وسريعة، وقد تكون عملية الخروج مفاجئة وغير متوقعة، فإذا كانت بكميات كبيرة على سهم محدد أو أكثر فتؤدي إلى وقوع اختلالات واضطرابات في سوق الأوراق المالية، أو حتى إلى انهيارها بسبب البيع المفاجئ للأوراق المالية[3]، وإذ إن استثمار الأموال بغرض الغسل لا يتبع الأساليب التقليدية للاستثمار السليم؛ لأنّ غاسل الأموال لا يهتم بالجدوى الاقتصادية للاستثمار، وإنما بتدوير المال، فغرضه ليس الربح، وإنما الغسل، مما يترك آثاراً سلبية على استقرار السوق وسيولته وكفايته، وبذلك لا يمكن التعويل على الأموال غير المشروعة كاستثمارٍ مستقرٍ يشارك في التنمية ويدعم قطاع الأوراق المالية.

---

[1] تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)، 2017، ص 16.
http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/MLE-AR.pdf

[2] Australia's Securities & derivatives SECTOR Money laundering and terrorism financing risk assessment, JULY, 2017, P 21.
https://www.austrac.gov.au/sites/default/files/2019-06/securities-and-derivitives-ra-FINAL-2.pdf

[3] د. أديب ميالة، د. مي محرزي. الإطار التشريعي لجريمة غسل الأموال في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 162.

المبحث الثاني: الحماية القانونية لقطاع الأوراق المالية من غسل الأموال

أضحت التوصيات الأربعون الصادرة عن مجموعة العمل المالي "FATF" ومذكراتها التفسيرية أكثر من مجرد أدلّة إرشادية تتضمن توصيات حين ألزمت الدول أنفسها بها، وأصبحت معاييرَ تعبّر عن درجة التزامها بالقيام بمكافحة غسل الأموال، فصدرت التشريعات الوطنية متوافقةً معها مع بعض الاختلافات على وفق النظام القانوني والاعتبارات الخاصة لكلّ دولة، وقد أكدت المنظمة الدولية للأوراق المالية "IOSCO" تلك التوصيات في مبادئها؛ لذلك سنقوم ببحث الحماية القانونية المقرّرة لقطاع الأوراق المالية من غسل الأموال في ضوء هذه التوصيات والمبادئ والتشريع السوري.

وتشتمل الحماية القانونية المقرّرة لقطاع الأوراق المالية من غسل الأموال فيه على جانبين، الأول تجريم فعل غسل الأموال قانوناً (مطلب أول)، والثاني مكافحة هذه الجريمة في القطاع (مطلب ثانٍ).

المطلب الأول: تجريم غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية

أوصت مجموعة العمل المالي "FATF" بضرورة قيام الدول بتجريم غسل الأموال[1]، فقامت الدول على وفق مبدأ "شرعية الجرائم والعقوبات" القاضي بلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص بتجريم غسل الأموال في تشريعاتها الوطنية، وقد جرّم القانون السوري غسل الأموال في المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005.

وللإحاطة بجوانب جريمة غسل الأموال لجهة ارتكابها في قطاع الأوراق المالية، لا بدّ بدايةً من دراسة الجريمة الأصلية التي تولّد عنها المال غير المشروع (أولاً)، ومن ثمّ أركان جريمة غسل الأموال (ثانياً)، وأخيراً العلاقة بين جريمة غسل الأموال والجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية (ثالثاً).

أولاً: الجريمة الأصلية:

إنّ جريمة غسل الأموال في حال ارتُكبَت في قطاع الأوراق المالية – أو غيره من القطاعات الأخرى– هي جريمة تبعية لجريمة أخرى أصلية (أوليّة) سبقتها في الوقوع، وتحصّل عنها مال غير مشروع، فاقتُرِفَت جريمة غسل الأموال بعدئذٍ لتعمل على إخفاء المصدر الحقيقي لهذا المال وإكسائه صفة المشروعية.

غير أنه قد تكون الجريمة الأصلية نفسها قد اقترفت في قطاع الأوراق والأسواق المالية مثل جرم التلاعب في السوق، أو جرم التداول في سوق الأوراق المالية بناءً على معلومات داخلية لم يفصح عنها، أو جرم بث وتوزيع الشائعات في السوق، وغيرها... والجريمة اللاحقة لها المتمثلة بغسل الأموال ارتُكبَت في قطاع الأوراق المالية أيضاً، أو في أي قطاعٍ آخر.

وقد أوصت مجموعة العمل المالي "FATF" بأن تقوم الدول بالتوسع في تحديد الجرائم الأصلية لجرم غسل الأموال، بحيث يشمل أنواع الجرائم كافةً، أو فئة الجرائم الخطيرة في الأقل[2]، ونصّت على وجه التحديد في تعداد الفئات المحددة للجرائم الأصلية من بين الجرائم المتعلّقة بمعاملات الأوراق المالية جريمتا المتاجرة الداخلية (التداول بناءً على معلومات داخلية) والتلاعب بالسوق، وقد أكدّهما القانون الاسترشادي العربي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[3]، فتوسعت بعض الدول العربية في تحديد الجرائم الأصلية كالكويت ومصر اللتين اعتبرتا كلّ فعل يشكل جريمة بموجب قوانين أيٍ منهما جريمةً أصلية[4]، وبذلك تكون قد شملت الجرائم المرتكبة في قطاع الأوراق المالية

[1] التوصية الثالثة من توصيات FATF الأربعين، 2018.

[2] التوصية الثالثة من توصيات FATF الأربعين، 2018.

[3] المادة 16 من القانون العربي الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمد بقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1000/د29 تاريخ 2013/11/26.

[4] المادة 1 من القانون الكويتي رقم 106 لعام 2013 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والمادة 1 من القانون المصري رقم 80 لعام 2002 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ضمن فئات الجرائم الأصلية، بينما حدّد القانون السوري لمكافحة غسل الأموال الجرائم الأصلية على سبيل الحصر[1]، ولم يدرج الجرائم المتعلّقة بمعاملات الأوراق المالية ضمنها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى حداثة تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية، وانخفاض حجم التداولات فيه حين صدور آخر تعديل لهذا القانون في عام 2013.

ثانياً: أركان جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

تقوم جريمة غسل الأموال على ركنين الأول مادي والثاني معنوي.

- **الركن المادي:**

إنّ العناصر المؤلّفة للركن المادي لجريمة غسل الأموال ثلاثة سلوك ونتيجة وعلاقة سببية تربط بينهما، وصور السلوك في هذه الجريمة كثيرة جداً، وتشمل إخفاء المصدر الحقيقي للمال غير المشروع، أو تحويله أو استبداله أو حيازته أو تملكه أو إدارته أو استثماره أو استخدامه في شراء أموال منقولة أو غير منقولة مع علم الفاعل أنّ هذا المال غير مشروع، وكذلك كلّ فعلٍ ينطوي على مساعدة أي شخص ضالع بارتكاب جريمة غسل الأموال على الإفلات من المسؤولية، ويرمي السلوك في هذه الجريمة إلى تحقيق نتيجة متمثلة بإخفاء أو تمويه المصدر الحقيقي للمال غير المشروع وتغيير هويته وإظهاره على أنّه مال مشروع.

وبالنسبة إلى محل الجريمة، نجد أن القانون في تعريفه للمال قد ذكر على وجه التحديد الأسهم والأوراق المالية والسندات ضمن أنواع المال[2]، والذي يشكلّ محلاً لجريمة غسل الأموال عندما يكون غير مشروع.

- **الركن المعنوي:**

أمّا فيما يتعلق بالركن الثاني لجريمة غسل الأموال وهو الركن المعنوي فإنّه لا يُكتفى بالقصد العام المتمثل بتوفر العلم بأن الأموال غير مشروعة وانصراف الإرادة مع ذلك إلى غسلها، وإنما يجب توفر قصد خاص بتحقيق غاية معيّنة تتمثل بإخفاء أو تغيير هوية الأموال غير المشروعة أو تمويه مصدرها[3]، وقد جاء في توصيات "FATF" الأربعين بأنه ينبغي للدول ضمان جواز استنباط عنصري النية والعلم المطلوبين لإثبات جريمة غسل الأموال من الظروف الواقعية الموضوعية[4]. ويأخذ القانون السوري بذلك في قانون مكافحة غسل الأموال وفي قانون أصول المحاكمات الجزائية[5].

وبعض الدول لا تشترط توفر العلم لتحقق الركن المعنوي، وتكتفي بتوفر الإغفال (الامتناع) المتعمد، وهو التجنب المتعمد عن معرفة الحقائق أو عدم الاكتراث المقصود، وقد عدَّته المحاكم مكافئاً للمعرفة الفعلية بالمصدر غير المشروع للأموال أو المعرفة بنيّة وإرادة العميل لغسل أمواله[6]، كإهمال شركة الوساطة المالية رفع تقرير اشتباه بوجود حالة غسل أموال إلى هيئة مكافحة غسل الأموال وهيئة الأوراق والأسواق المالية بداعي عدم علمها أو اشتباهها بوجود حالة غسل أموال مع وجود مؤشرات اشتباه واضحة على ذلك.

ثالثاً:العلاقة بين جريمة غسل الأموال والجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية:

---

[1] المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 46 لعام 2013 المعدّل للمرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005.

[2] المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005.

[3] سماح الآغا، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، http://arab-ency.com.sy/law/detail/164947

[4] المذكرة التفسيرية للتوصية الثالثة من توصيات FATF الأربعين، 2018.

[5] تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسل الأموال في سورية، مينا فاتف، 2006، ص 47. http://www.menafatf.org/sites/default/files/MutualEvaluationReportofSyriaA.pdf

[6] تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مينافاتف، كانون أول/ديسمبر 2017، ص 11. http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/MLE-AR.pdf

غسل الأموال يوفّر المال اللازم لاقتراف جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية[1]، فلتحقيق سعر عالٍ ومصطنع لسهم مدرج في السوق يحتاج المتلاعب إلى رأس مال كبير للسيطرة على السهم، ورفع سعره إلى المستوى المستهدف لإعادة بيعه، ومن ثم جني الأرباح على حساب المستثمرين المشترين.

عديدٌ من الأفعال غير المشروعة التي تُقترف في قطاع الأوراق المالية ينطبق عليها كوصفٍ جرمي جرم التلاعب والخداع أو التداول بناءً على معلومات داخلية من جانب، كما ينطبق عليها وصف جرم غسل الأموال من جانبٍ آخر، ونكون عندئذٍ أمام حالة اجتماع جرائم مادي لجرم غسل الأموال وجرم خاص بقطاع الأوراق المالية، ولكن يبقى معيار التمييز بين الجرمين لتحديد الوصف الجرمي الأنسب هو هوية الأموال التي لا بدّ أن تكون غير مشروعة لقيام فعل غسل الأموال.

ومن ثم عند وجود مكافحة فعالّة لجريمة غسل الأموال بالقطاع بدءً بالإجراءات الوقائية كإجراءات التعرف الى العميل في العناية الواجبة، ثم رصد الحالات غير الاعتيادية والإبلاغ الفوري عنها إلى الجهات ذات الصلة وتقصي المعلومات وغير ذلك سوف يؤدي بشكل غير مباشر إلى مكافحة للجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية أيضاً وعقاب المسؤولين عنها، والعكس صحيح فقطاع منظم وملتزم بأحكام التشريعات النافذة نسبة اقتراف الجرائم المالية فيه قليلة ستكون نسبة غسل الأموال به منخفضة أيضاً.

وتختلف الإجراءات التي تقوم بها هيئة الأوراق والأسواق المالية بعد انتهائها من التحقيق، فإذا ثبت لها أنّ الحالة المحقق بها تؤلف جرماً متعلقاً بمعاملات الأوراق المالية عليها إحالة ملف الحالة بشكلٍ مباشر إلى القضاء[2]، أما في حال تبيّن لها بأن الحالة تنطوي على جرم غسل الأموال فتقوم بإبلاغ الجهة العامة المختصة وهي هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[3] بدلاً من الإحالة إلى القضاء، وعلى أي حال يبقى القضاء صاحب الكلمة الفصل في تقرير الوصف الجرمي الملائم عند إصدار حكمه بالقضية.

المطلب الثاني: مكافحة جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية والإجراءات الرقابية

تُعدّ جريمة غسل الأموال جريمة اقتصادية كونها تنطوي على أفعالٍ يعاقب عليها القانون وتخالف السياسة الاقتصادية للدولة، وتندرج ضمن جرائم الأعمال بوصفها فعلاً غير مشروعٍ يُرتكَب في مجال الأعمال التجارية أو المالية أو المصرفية، ويؤدي إلى المساس بسير هذه الأعمال وإلحاق الضرر بها[4]. وهي من الجرائم المنظمة والمعقدّة التي تتطلب تخطيطاً وتنظيماً عالياً، وأثرها الضار لا يقتصر على شركة أو بورصة أو مستثمر أو مجموعة مستثمرين بل يمتد على صعيد الاقتصاد الوطني، وبما ينعكس على المجتمع بكامله. لذلك كلّه وللوقاية منها ومنع اقترافها في قطاع الأوراق المالية، وبغية كشفها في حال تمّ ذلك فقد فرض القانون التزامات على بعض الجهات العاملة بقطاع الأوراق المالية بغرض مكافحة غسل الأموال (أولاً) ونص على مؤشرات الاشتباه بوجود غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية (ثانياً) وتضمن أيضاً أحكاماً في الرقابة على الجهات العاملة بقطاع الأوراق المالية بغرض مكافحة غسل الأموال (ثالثاً) وتقصي المعلومات لذات الغرض (رابعاً).

أولاً: التزامات الجهات العاملة بقطاع الأوراق المالية بغرض مكافحة غسل الأموال:

يقع على عاتق بعض الجهات العاملة في قطاع الأوراق المالية التزام بوضع وتطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال، والتزام القيام بإجراءات العناية الواجبة اتجاه العملاء، والتزامات

[1] George Pemberton, Money Laundering in Securities Markets, The Money Laundering Bulletin, England, 2000, p5.http://216.55.97.163/wp-content/themes/bcb/bdf/articles/26_ML_in_Security_Markets.pdf

[2] المادة 18 من القانون رقم 22 لعام 2005 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009.

[3] المادة 7 من التعليمات التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال السوري الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1311 لعام 2014.

[4] د، عبود السراج، شرح قانون العقوبات الاقتصادية، جامعة دمشق، 2010، ص 47، 61.

متعلقة بتعيين وتدريب العاملين لديها، والتزامات خاصة بمكافحة تمويل الإرهاب.

- **الالتزام بوضع برنامج مكافحة غسل الأموال وتطبيقه:**

يتعيّن على صندوق الاستثمار وشركة الخدمات والوساطة المالية وضع وتطبيق برنامج خاص بمكافحة غسل الأموال يتضمن سياسات وضوابط وإجراءات مبنية على مخاطر عمليات الصندوق أو الشركة لمنع غسل الأموال، وترتيبات إدارة الالتزام والإبلاغ، وبرنامج تدريبي مستمر على مكافحة غسل الأموال للموظفين والمسؤولين، ومعايير عالية لتعيين العاملين، ويتعيّن إجراء تقييم دوري كل سنتين مرة في الأقل للتأكد من كفاية وفعالية البرنامج[1].

وأحياناً قد توكل المؤسسة المالية تطبيق برنامج مكافحة غسل الأموال إلى جهةٍ أخرى، كأن يعهد صندوق الاستثمار المفتوح بالبرنامج إلى شركة خدمات ووساطة مالية يجري لديها فتح حسابات شراء واسترداد قيمة الوحدات الاستثمارية الصادرة عن الصندوق، فتقوم الشركة بإجراءات التعرّف الى العميل "KYC" لتحديد هوية العميل والتحقق منها عند فتح الحساب وغير ذلك من متطلبات البرنامج، ولكن يبقى الصندوق ملتزماً بالإشراف والرقابة على تطبيق البرنامج وتقييم أداء الشركة للتحقق من التزامها بأحكام تشريعات مكافحة غسل الأموال النافذة[2].

وعلى صندوق الاستثمار وشركة الخدمات والوساطة المالية تعيين مسؤول إبلاغ يتمتع بالاستقلالية في مزاولة عمله ويحق الوصول إلى المعلومات بما فيها بيانات العملاء وسجلات العمليات، وتلقي التقارير من الموظفين بشكل مباشر عن العمليات المشبوهة، ويحق له الاتصال المباشر مع الهيئات الرقابية المختصة[3].

- **التزام القيام بإجراءات العناية الواجبة اتجاه العملاء:**

ينبغي لصندوق الاستثمار وشركة الخدمات والوساطة المالية القيام بإجراءات العناية الواجبة اتجاه العميل قبل إنشاء العلاقة التعاقدية معه وبعدها، ومن ضمن ما تشمل هذه الإجراءات التعرف الى هوية العميل ونشاطه، أو المستفيد الحقيقي (صاحب الحق الاقتصادي)، والتحقق منها ومن هوية الوكيل، ويتوجب عدم التعامل مع عميل مجهول الهوية أو حامل اسم وهمي؛ وتنقسم العلاقات التعاقدية بين الوسيط وعميله على نوعين عابرة أو دائمة، ويعدُّ العميل دائماً إذا قام بأكثر من عملية شراء أو بيع خلال اثني عشر شهراً وإلا يعدّ عميلاً عابراً، ويعدُّ عابراً إذا قام بفتح الحساب بهدف بيع أسهم اكتتب بها سابقاً من السوق الأولية فقط، وعلى الشركة تحديث البيانات بشكل دوري للعميل الدائم فقط دون العابر[4]، ويجب على إدارة الشركة مراقبة حسابات العملاء الخاملة غير النشطة بسبب علاقة عابرة أو بسبب وفاة العميل دون وجود ورثة له أو عدم علم الورثة بوجود الحساب أو إهمالهم إجراء حصر إرث شرعي، والتأكد من قيام العاملين المكلفين لدى الشركة بالاستعلام عن وضع صاحب الحساب على وفق الإجراءات المفروضة قانوناً بحيث لا يتم إساءة استخدام هذه الحسابات بعمليات غسل مال غير مشروع لصالح مجرمٍ ما بعد التأكد من وفاة العميل صاحب الحساب ووضع ورثته.

ويجوز تبسيط العناية الواجبة إذا كان خطر التعامل غير القانوني بالأوراق المالية قليلاً، أو خضعت المعلومات حول العميل لعمليات فحص ورقابة كافية في جهة وطنية أخرى، أو

---

[1] المادة 4 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 85/م تاريخ 2017/06/15.

[2] Anti-Money Laundering Guidance for Collective Investment Schemes, Technical Committee of the International Organization of Securities Commissions "IOSCO", October 2005. p 19. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD205.pdf

[3] المادة 7 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

[4] المادتان 1، 9 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

إذا كانت المعلومات المتصلة بهوية العميل متاحة للجمهور[1]، كأن يكون شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بوصفها تخضع لمتطلبات الحوكمة والإفصاح والشفافية، أو أنّ العميل هو أحد الجهات العامة[2]، أمّا في حال تقييم علاقة العمل بأنها ذات مخاطر عالية، أو عند وجود أحد مؤشرات الاشتباه بوقوع عملية غسل أموال –المنصوص عليها في هذا البحث– فينبغي تعزيز العناية الواجبة والإبلاغ عن العملية[3].

- **التزامات متعلقة بتعيين العاملين وتدريبهم:**

إنّ وجود إدراك وفهم لعمليات غسل الأموال عند العاملين الذين يجري تأسيس الشركات لديهم أو المسؤولين عن السجل التجاري لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وموظفي الجهات العامة التي ترخص وتشرف على الشركات على وفق نوع نشاطها يشارك في كشف ومنع حالات غسل الأموال من خلال تأسيس أو امتلاك شركات وهمية أو شركات واجهة. فقد يتم إنشاء شركة وساطة تتداول الأوراق المالية بغرض غسل الأموال فقط[4]، لذلك تشترط متطلبات وضوابط الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية أن يتمتع مؤسسو الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون والموظفون بالخبرات والمؤهلات الضرورية، وأن يتصفوا بالأمانة والنزاهة، ويحق للجهة مانحة الترخيص –وهي هيئة الأوراق والأسواق المالية– الاستقصاء للتحقق من صحة المعلومات والبيانات المقدمة[5].

ولمنع استخدام مؤسسات القطاع المصرفي أو المالي في عمليات غسل الأموال ينبغي لكل مؤسسة أن تنظم برامج تدريب باستمرار لضمان معرفة وفهم جميع العاملين لديها لتشريعات مكافحة غسل الأموال، ولتقنيات وأساليب واتجاهات غسل الأموال، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء، والإبلاغ عن العمليات المشكوك بها[6]، بحيث يُمكنهم كشف حالات غسل الأموال، أو الاشتباه بها، والإبلاغ عنها إلى هيئة مكافحة غسل الأموال، بما يؤدي إلى الحد من تورطهم بجرائم غسل الأموال، سواءً بشكلٍ غير مقصودٍ كوجه من وجوه الإهمال والتقصير الذي قد يكون سببه ضعف الكفاية أو نقص التدريب، أو بشكلٍ مقصودٍ كوجه من وجوه الفساد، فقد تكون الشركة ملتزمة ومستوفية للمتطلبات المفروضة لمكافحة غسل الأموال كافة، ولكن أحد العاملين لديها متورط دون علم إدارة الشركة في مساعدة مجرم ما على غسل أمواله.

وكذلك الحال فيما يخص سوق الأوراق المالية فإنّه يتعيّن عليه اعتماد معايير عالية في تعيين العاملين لديه، وتدريبهم بشكل مستمر على مكافحة غسل الأموال، بما يساعد في كشف العمليات المشبوهة التي تنطوي على غسل أموال، ومن ثم الإبلاغ عنها.

والتدريب ينبغي ألا يقتصر على موظفي الجهات العاملة بقطاع الأوراق المالية فحسب لأنّ دورها ينتهي عند الإبلاغ ورفع

---

[1] Principles on Client Identification and Beneficial Ownership for the Securities Industry, IOSCO, 2004. p 4. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD167.pdf

[2] المادتان 25، 33 من نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية في سورية الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال بالقرار رقم 19 لعام 2019.

[3] المادة 10 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

[4] Money laundering and terrorist financing in the securities sector, FATF, October 2009, p 36. https://www.fatfgafi.org/media/fatf/documents/reports/ML%20and%20TF%20in%20the%20Securities%20Sector.pdf

[5] المواد من 3 إلى 7 من نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية السوري الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3942 تاريخ 2006/06/28.

[6] الدليل الإرشادي بشأن الرقابة الميدانية على المؤسسات المصرفية والمالية الصادر عن هيئة مكافحة غسل الأموال السورية، الفصل الخامس، 2019.

تقرير العملية المشتبه بها، وهنا يبدأ دور هيئة مكافحة غسل الأموال والهيئات الرقابية الأخرى، ومن ثم الجهات القضائية، لذلك فالعاملون في الجهات الرقابية والإشرافية والمحققون والقضاة يحتاجون إلى تدريب مناسب على قضايا غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية، حتى يكون لديهم –كلٌ حسب اختصاصه– إمكانية تحديد درجة التزام المؤسسة المالية، والمقدرة على تحليل المعطيات والمعلومات الواردة في تقارير العمليات المشبوهة، ومقاطعتها مع المعلومات المتوفرة لديه من جهات أخرى، لا سيما في الحالات المعقدة التي تشتمل على عمليات كثيرة مترابطة بعضها ببعض، والتي عند النظر إلى إحداها بشكل منفرد قد يكون غير كافٍ للاشتباه أو الادعاء، ولكن بالنظر إليها جميعها كحالة واحدة يتبيّن أنها تشكل اشتباها بوجود جرم غسل أموال.

- **التزامات خاصة بمكافحة تمويل الإرهاب:**

بما يخص استخدام الأوراق المالية بتمويل الإرهاب فإنّه يقع على عاتق الجهات العاملة بالقطاع والتي تمسك سجلات ملكية للأوراق المالية مثل مركز المقاصة والحفظ المركزي والشركات المساهمة غير المدرجة عامةً كانت أم خاصة القيام بتجميد ملكيات الأشخاص المذكورة أسماؤهم بقوائم الإرهابيين المحليّة أو الدولية الصادرة عن لجان مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة[1]، وذلك بعد تعميم القوائم أصولاً من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[2]، كما يقع على عاتق شركات الخدمات والوساطة المالية عدم تنفيذ أي عملية بيع أو شراء أوراق مالية لأي عميل من الأشخاص الوارد أسماؤهم في قوائم الإرهابيين وعدم السماح بسحب الرصيد النقدي لأيٍ منهم أو تحويله، وبذلك يتم تجميد ملكية أي شخص يشتبه بضلوعه بالقيام بأنشطة إرهابية أو بتمويلها وكان قد لجأ إلى استخدام الأوراق المالية كطريقة لتمويه وإخفاء المصدر الحقيقي للتمويل وهوية الممولين الحقيقيين.

ثانياً: مؤشرات الاشتباه بغسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

من مؤشرات ودلائل غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية ما يتشابه مع مؤشرات غيره من القطاعات الأخرى كتقديم العميل معلومات مضلّلة أو غير صحيحة، ومنها ما يختلف بسبب الطبيعة الخاصة لأسواق الأوراق المالية كبيع وشراء أوراق مالية بشكل يخالف سلوك المستثمر الاعتيادي أو اتجاه السوق، ومن دون مسوغ واضح.

- **مؤشرات متعلّقة بتداول الأوراق المالية:**

يمكن الاستدلال على مؤشر غسل أموال في سوق الأوراق المالية عبر سلوك العميل كقيامه بعمليات تداول متكررة لا تتفق مع اتجاه السوق أو بمبالغ كبيرة لا تتلاءم مع نشاطه أو دخله السنوي أو بشكلٍ يخالف سياسته المعتادة أو يدل على افتقاره إلى حسٍ استثماري، أو عدم اهتمامه بالحصول على أفضل سعر عرض أو طلب للورقة المالية، أو إعطائه للوسيط أوامر شراء مترافقة بأوامر بيع على ذات الورقة المالية، أو قيامه بالإيداع النقدي بحسابه بشكلٍ متكرر أو بمبالغ كبيرة ثم السحب دون تنفيذ أي صفقة، أو قيام شخص بصفته وكيلاً بإدارة حسابات عدة دون أي تسويغ أو ترابط قانوني أو جغرافي بينها، أو فتح العميل حسابات عدة باسمه لدى أكثر من شركة وساطة أو حسابات عديدة بأسماء أفراد عائلته أو أشخاص اعتبارية، ثم إجراء عمليات بين الحسابات من دون مسوغ[3]، كأن يتم التواطؤ على وضع أوامر بيع على ورقة مالية بسعرٍ عالٍ لصالح أحد الحسابات بشكل لا يدفع بقية المستثمرين إلى وضع أوامر شراء عليها، فيما يوضع سعر شراء مطابق أو أعلى لصالح حساب آخر من هذه الحسابات بما يؤدي إلى انعقاد الصفقات بين الحسابات المرتبطة مع بعضها فقط.

- **مؤشرات متعلّقة بتورط موظفي المؤسسة المالية:**

[1] ومنها لجنتا قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1267(1999) ورقم 1373 (2001).

[2] قرار رئيس مجلس الوزراء السوري رقم /851/ تاريخ 2014/03/13، لا سيما المادة 6 منه.

[3] المادة 10 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

من المؤشرات المتعلقة بتورط موظفي المؤسسة المالية حدوث تغيّر ملحوظ في نمط حياة الموظف لا يتناسب مع دخله، أو عدم نيله إجازة، أو اهتمامه المبالغ بعملاء أو حسابات بعينها، أو أنّ ثقافة الشركة تركز في نظام المكافآت المالية أكثر من الالتزام بالمتطلبات والقواعد التنظيمية[1]، فالطريقة التي تعوض بها الشركة موظفيها قد تشكل باعثاً قوياً لهم بعدم الالتزام بالتشريعات وسياسات الشركة؛ لأنّ نظام الأجر المتغيّر القائم على تقاضي الموظف تعويضات ومكافآت أعلى كلّما ازداد العملاء وعملياتهم لديه يزيد من حالات تعارض المصالح، وإذا كان ثمّة قصور في نظام المكافآت فيشكل –إضافةً إلى تعارض المصالح الناجم عنه– علامات حمراء تدل على ضعف إجراءات الشركة في مكافحة غسل الأموال[2].

قد يكون أياً من المؤشرات الواردة في أعلاه لا يشكل قناعة كافية لدى المؤسسة المالية للاشتباه بوجود حالة غسل أموال، ومع هذا يتوجب إبلاغ الجهات المعنية لأنّه قد يتوفر لديها إبلاغ عن مؤشر إضافي من مصدر آخر، فيشكل المؤشران معاً قناعة كافية بوقوع حالة غسل أموال.

- **دور التقنيات التكنولوجية الحديثة في الاشتباه:**

بات من الثابت أهمية التقنيات التكنولوجية والبرمجيات المعلوماتية في نطاق مكافحة الجرائم المالية بوجهٍ عام، وفي نطاق التداول بسوق الأوراق المالية بوجهٍ خاص، وشركات الخدمات والوساطة المالية ملزمة قانوناً بأن يكون عندها نظام معلوماتي (نظام مكتب خلفي) متطور يصدر تنبيهات عن العمليات غير الاعتيادية[3]، إضافةً إلى أنّ أنظمة التداول الإلكترونية في البورصات تعطي تنبيهات حول عمليات التداول غير الاعتيادية، والتي قد تنطوي على شبهة تداول غير سليم يمكن أن يشكل جرماً معاقبا عليه بنص القانون كالخداع والتلاعب والصفقات الوهمية، ولم يقتصر تطور الحلول التقنية في مجال البرمجيات المعلوماتية والذكاء الاصطناعي على لحظ حالات التداول غير الاعتيادية بل أصبح هناك برامج متخصصة توفر المساعدة في الكشف المبكر والتحليل والتحقيق المالي الآلي في جريمة غسل الأموال[4].

وأخيراً إنّ من أسباب انخفاض لحظ مؤشرات ودلائل غسل أموال في الأسواق المالية عدم وجود تعامل نقدي بين شركة الوساطة والعميل لأنّه يجري في عملية الإيداع النقدي –الذي يتم لدى المصارف– تركيز غالبية موارد إنفاذ القانون وأنظمة الإبلاغ عن المعاملات المشكوك بها[5] فيكون العميل أكثر عرضةً للكشف؛ ومن أسباب قلّة حالات الاشتباه لدى شركات الوساطة، إضافةً إلى مخافة خسارة عملائها، أنها قد لا تقوم بإجراءات اعرف عميلك بالشكل الكافي باعتبار أنّ العميل خضع لهذه الإجراءات سابقاً من قبل المصرف حين قام بإيداع النقد، لا سيّما إذا كان كلاً من شركة الوساطة والمصرف يتبعان مجموعة مالية واحدة.

ثالثاً: الرقابة على الجهات العاملة بقطاع الأوراق المالية بغرض مكافحة غسل الأموال:

[1] Money laundering and terrorist financing in the securities sector, FATF, October 2009, p 75 https://www.fatfgafi.org/media/fatf/documents/reports/ML%20and%20TF%20in%20the%20Securities%20Sector.pdf

[2] Karl-Johan Karlsson, The Link between Money Laundering and Conflicts of Interests in the Investment Services Industry, ACAMS, p 7, p 11. http://files.acams.org/pdfs/2016/The-Link-Between-Money-Laundering-and-Conflicts-of-Interest.pdf

[3] المادة 4 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

[4] أطلقت ناسداك في شهر أيلول من عام 2020 تقنية المحقق الآلي في مكافحة غسل الأموال. لمعلومات أوفر حول التقنية: https://www.nasdaq.com/solutions/nasdaq-automated-investigator-for-aml

[5] George Pemberton, Money Laundering in Securities Markets, The Money Laundering Bulletin, England, 2000, p2. http://216.55.97.163/wpcontent/themes/bcb/bdf/articles/26_ML_in_Security_Markets.pdf

إنّ تشديد الرقابة من قبل المصارف بغرض مكافحة غسل الأموال، وكثرة متطلبات وإجراءات العناية الواجبة اتجاه العملاء، يؤدي إلى فقدانها عددا من عملائها، ومن ثم خسارة جزء من حصتها السوقية علاوةً على زيادة التكاليف[1]، وما ينطبق على المصارف في هذا الشأن ينطبق على المؤسسات الأخرى العاملة بقطاع الأوراق المالية، فقد لا تقوم شركات الخدمات والوساطة المالية بواجباتها الكاملة بالرقابة والتحرّي والإبلاغ عن العمليات المشكوك فيها مخافةَ زيادة التكاليف أو خسارة عملائها الذين ستقوم بالإبلاغ عنهم بما يؤدي إلى انتقالهم إلى شركات أخرى أقل التزاماً بالمتطلبات القانونية لمكافحة غسل الأموال أو عدم ورود عملاء جُدد للتعامل معها، من هنا تتجلّى أهمية وضرورة الرقابة التي يمارسها كلٌ من سوق الأوراق المالية من خلال رقابته على التداول لا سيما لجهة عدم تأثره بانتقال العميل من شركة وساطة إلى أخرى، وأهمية الرقابة التي تمارسها هيئة الأوراق والأسواق المالية كونها جهة عامة من أهدافها تحقيق المصلحة العامة المتمثلة بوجود تداول سليم وشفاف لا يشكل محلاً لأي جريمة بما في ذلك غسل الأموال، وتقوم الهيئة بالرقابة عبر رقابتها على التداول أيضاً أو الرقابة على شركات الخدمات والوساطة المالية بدءاً من ترخيصها كرقابة سابقة، ورقابة آنيّة ولاحقة برقابتها على عملها والتزامها بأحكام مكافحة غسل الأموال، وذلك عبر الرقابة المكتبية أو الرقابة الميدانية من خلال الجولات الميدانية المفاجئة أو الدورية التي تجريها الهيئة بغرض تحديد مدى تقيّد الشركة بمكافحة غسل الأموال، وفيما إذا كان موظفوها أنفسهم متورطين بالمساعدة في عمليات غسل الأموال، وتقوم بكلّ ذلك بالتنسيق مع وحدة التحريات (المعلومات) المالية المتخصصة بمكافحة غسل الأموال وغيرها من الجهات الرقابية.

لذلك كلّه وبعد الانتهاء من مرحلة إصدار التشريعات اللازمة على وفق المعايير الدولية على الجهات الرقابية الانتقال بمستوى الرقابة إلى مستويات أعلى لا سيما بعد ورود ملاحظات من الجهة الإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال مينا فاتف حول عدم تفعيل مهمات الرقابة والإشراف في هيئة الإشراف على التأمين وهيئة الأوراق والأسواق المالية"[2].

وتقع الرقابة أيضاً على عاتق مدقق حسابات صندوق الاستثمار أو شركة الخدمات والوساطة المالية، فينبغي للتحقق من قيام كل منها بتطبيق أحكام تشريعات مكافحة غسل الأموال، وتضمينه في تقريره السنوي، كما يتعيّن عليه الإبلاغ عن أي مخالفة لهذه التشريعات فور اكتشافه لها[3].

رابعاً: تقصي المعلومات بغرض مكافحة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية:

يتطلب إدراج الشركة المساهمة في سوق دمشق للأوراق المالية نقل سجل مساهميها إلى مركز المقاصة والحفظ المركزي بالسوق، فيمكن بسهولة من خلال سجلات المركز الإلكترونية معرفة ملكيات الأشخاص المشكوك في قيامهم بغسل أموال من الأوراق المالية وتجميدها، وكذلك تعقب حركة الأموال المستخدمة في تداول الأوراق المالية المدرجة، أما بالنسبة لسجل مساهمي الشركات المساهمة غير المدرجة، ومع أنّ قانون الشركات أجاز للشركة المساهمة إنشاء سجل مساهمين إلكتروني[4]، بيد أنّه لم يلزمها بذلك، فقد يكون السجل ورقياً، وحتى لو قامت الشركة بمسك سجل إلكتروني فلا يوجد نص

[1] وليد محمد مساعدة وعبد الله طايل الحسن، مدى استجابة البنوك العاملة في الأردن لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 3، 2018، ص 399.
https://eis.hu.edu.jo/Deanshipfiles/pub11148102850.pdf

[2] تقرير المتابعة الثالث عشر للجمهورية العربية السورية بشأن مكافحة غسل الأموال، مينا فاتف، 2018، ص 20.
http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Syria%20Exit%20FUR_Ar.pdf

[3] المادة 15 من تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معاملات الأوراق المالية.

[4] المادة 117 من قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

تشريعي يُلزِم ربطه إلكترونياً مع جهة رقابية بشكل يجعلها قادرة على الوصول والاطلاع على معلوماته مباشرة، مما يشكل عقبةً أمام الجهات الرقابية والإشرافية وجهات إنفاذ القانون لتعقب حركة الأموال وتتبع انتقال حق ملكية الورقة المالية، أو يصعّب ذلك، لهذا يتعين ترحيل سجلات مساهمي الشركات بما فيها المساهمة العامة غير المدرجة أو المساهمة الخاصة إلى الجهة صاحبة الاختصاص وهي مركز المقاصة والحفظ المركزي.

ولأنّ جريمة غسل الأموال ذات طابع عالمي، فقد يتم تنفيذ الجريمة في أكثر من بلد واحد لذلك يؤدي التعاون الدولي دوراً مهماً في مكافحة هذه الجريمة، والوسيلة الأبرز للتعاون الدولي في هذا المجال هو طلب وتبادل المعلومات بين وحدات التحرّيات المالية للدول عبر مجموعة إيغمونت[1]، كما تؤدي العلاقات الدولية الجيدة للهيئات الإشرافية على الجهات العاملة في القطاع –كهيئة الأوراق والأسواق المالية– مع الهيئات الدولية النظيرة دوراً مهماً في التعاون الدولي أيضاً، وكثيراً ما ينظم هذه العلاقات مذكرات تفاهم تفيد في توفير وتبادل المعلومات اللازمة لمكافحة غسل الأموال كتلك المتعلقة بدقة وصحة المعلومات المقدمة عن مؤسسي الشركات ونزاهتهم وملاءتهم المالية، أو المعلومات الضرورية حول بعض المستثمرين وتداولاتهم، كما تفيد أيضاً في مشاركة الخبرات والتدريب وغير ذلك.

أخيراً إنّ الرقابة وتقصي عمليات غسل الأموال باستخدام الأوراق المالية ليس أمراً يسيراً، فعمليات التداول الوهمية لأوراق مالية مدرجة بالسوق لا يمكن كشفها بسهولة وربطها بمخطط غسل أموال2، وقد تستغرق بعض العمليات التي تُرتَّب وتُنفَّذ بيسر في غضون بضعة أيام عدّة سنواتٍ حتى يتعقبها الأشخاص المكلفون بإنفاذ القانون، إذا أمكن تعقبها على كل حال3.

الخاتمـــة:

أولاً: النتائج:

بعد دراسة وتحليل جريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية، وكيفية كشفها ومنع وقوعها، تبيّن لنا النتائج الآتية:

1. إنّ غسل الأموال في أسواق الأوراق المالية يفضي إلى اضطرابات واختلالات فيها، وإلى منافسة غير عادلة بين المستثمرين وغاسلي الأموال، لذلك لا يمكن التعويل على أموالهم غير المشروعة كاستثمار مستقر يشارك في تنمية ودعم قطاع الأوراق المالية.
2. إنّ العديد من مؤشرات الاشتباه مشترك بين جريمة غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية والجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية، لذلك فالمكافحة الفعّالة لأي فئةٍ منهما يشارك في الحد من انتشار الفئة الأخرى.
3. يتم التركيز في مكافحة غسل الأموال على شركات الخدمات والوساطة المالية، بينما لا تأخذ سوق الأوراق المالية القدر نفسه على الرغم من أهمية دورها في الرقابة والاشتباه بعمليات غسل الأموال وتقصي المعلومات والإبلاغ.

---

[1] مجموعة إيغمونت هي شبكة مكونة من 166 وحدة تحريات/معلومات مالية (FIUs)، توفر منصة للتبادل الآمن للخبرات والمعلومات المالية بين هذه الوحدات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يعزز التعاون الدولي في مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لمعلومات أكثر عن المجموعة:

https://egmontgroup.org/en

2 Initiatives by the BCBS, IAIS and IOSCO to combat money laundering and the financing of terrorism, 2003, P5.
https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD181.pdf

3 George Pemberton, Money Laundering in Securities Markets, The Money Laundering Bulletin, England, 2000, p2.
http://216.55.97.163/wp-content/themes/bcb/bdf/articles/26_ML_in_Security_Markets.pdf

4. على الرغم من صدور تشريعات بغرض مكافحة غسل الأموال على وفق التوصيات والمعايير الإقليمية والدولية، بيد أنّ المكافحة لم ترقَ إلى درجة الفعالية المناسبة.

ثانياً: التوصيات:

للانتقال إلى تحقيق مكافحة فعّالة لجريمة غسل الأموال في قطاع الأوراق المالية، وتعزيز الوقاية منها، ولضمان سلامة ونزاهة سوق الأوراق المالية، وبغية حماية حقوق المستثمرين فيه نقترح ما يلي:

1. إضافة الجرائم المتعلقة بمعاملات الأوراق المالية إلى فئة الجرائم الأصلية المذكورة في قانون مكافحة غسل الأموال بوصفها جرائم خطيرة ينجم عنها متحصلات مالية.
2. تفعيل الرقابة بنوعيها الميدانية والمكتبية بغرض مكافحة غسل الأموال، والتركيز في الرقابة على طبيعة نظام تعويضات ومكافآت العاملين لدى جهات القطاع وحالات تعارض المصالح كثغرات ونقاط ضعف محتملة في غسل الأموال.
3. إلزام الشركات المساهمة بشكليها العامة غير المدرجة والخاصة بأن تكون سجلات مساهميها إلكترونية، وضرورة نقل هذه السجلات إلى مركز المقاصة والحفظ المركزي ليكون بوسع الجهات الرقابية والإشرافية وجهات إنفاذ القانون –بسهولة وسرعة– تتبع وتعقب انتقال حق ملكية الورقة المالية ومعرفة ملكيات الأشخاص المشتبه بقيامهم بغسل أموال من الأوراق المالية لتجميدها، ولكي لا يتمكن الشخص الصادر بحقه قرار تجميد أموال من التصرف بها بقصد تهريبها إلى الغير في المدة الواقعة ما بين تاريخ إصدار قرار التجميد وتاريخ تنفيذه من قبل الشركة.
4. القيام بتقييم مخاطر غسل الأموال على مستوى قطاع الأوراق المالية لتحديد نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه القطاع، وبما يشارك في إنجاز التقييم العام على المستوى الوطني.
5. عدم قصر التدريب على فهم وإدراك ومكافحة غسل الأموال بقطاع الأوراق المالية على الجهات العاملة بالقطاع فقط، بل التوسع به بحيث يشمل الجهات المعنية بتأسيس الشركات أو ترخيص أنشطتها وجهات إنفاذ القانون ذات العلاقة

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

أ. كتب وأبحاث:

1. د. أديب ميالة، د. مي محرزي، الإطار التشريعي لجريمة غسل الأموال في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
2. سماح الآغا، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة:
http://arab-ency.com.sy/law/detail/164947
3. د. عبود السراج، شرح قانون العقوبات الاقتصادية، جامعة دمشق، 2010.
4. د. عيسى المخول، غسل الأموال، الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
5. وليد محمد مساعدة وعبد الله طايل الحسن، مدى استجابة البنوك العاملة في الأردن لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 3، 2018.
https://eis.hu.edu.jo/Deanshipfiles/pub11148102850.pdf

ب. منشورات صادرة عن منظمات دولية وإقليمية مختصّة:

1. توصيات مجموعة العمل المالي "FATF" المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2018.
2. تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– مينا فاتف، 2017.

http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/MLE-AR.pdf

3. تقرير المتابعة الثالث عشر للجمهورية العربية السورية بشأن مكافحة غسل الأموال، مينا فاتف، 2018.
http://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Syria%20Exit%20FUR_Ar.pdf

4. تقرير التقييم المشترك حول مكافحة غسل الأموال في سورية، مينا فاتف، 2006.
http://www.menafatf.org/sites/default/files/MutualEvaluationReportofSyriaA.pdf

5. الدليل الاسترشادي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الإصدار الثاني، البنك الدولي، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2006.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **Papers & Researches:**
  1. Brigitte UNGER, Offshore activities and money laundering, European Parliament, 2017. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/595371/IPOL_STU(2017)595371_EN.pdf
  2. Henry Pleau, Over-the Counter "Pink Sheet" Securities and the Threat they Pose as a Money Laundering Vehicle to Broker-Dealers – ACAMS. http://www.acams.org/wp-content/uploads/2015/08/Over-the-Counter-Pink-Sheet-Securities-the-Threat-they-Pose-as-a-ML-Vehicle-to-BDs-H-Pleau.pdf
  3. George Pemberton, Money Laundering in Securities Markets, The Money Laundering Bulletin, England, 2000. http://216.55.97.163/wpcontent/themes/bcb/bdf/articles/26_ML_in_Security_Markets.pdf
  4. Karl-Johan Karlsson, The Link between Money Laundering and Conflicts of Interests in the Investment Services Industry, ACAMS. http://files.acams.org/pdfs/2016/The-Link-Between-Money-Laundering-and-Conflicts-of-Interest.pdf
  5. Wolfgang Hafne, Money-Laundering with Derivatives, Sept. 2001. http://www.wolfgang-hafner.ch/media/Geldw%C3%A4sche/ARIF%20Money-laundering.pdf

- **Publications issued by specialized international organizations:**
  * **Financial Action Task Force on Money Laundering "FATF"**
  1. COVID-19-related Money Laundering and Terrorist Financing Risks and Policy Responses, "FATF", May 2020. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/COVID-19-AML-CFT.pdf
  2. Annual Report, FATF, 1998-1999. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/1998%201999%20ENG.pdf
  3. Money laundering and terrorist financing in the securities sector, FATF, 2009.
  4. https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/ML%20and%20TF%20in%20the%20Securities%20Sector.pdf
  * **International Organization of Securities Commissions "IOSCO"**
  1. Anti-Money Laundering Guidance for Collective Investment Schemes, Technical Committee of IOSCO, October 2005. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD205.pdf
  2. Initiatives by the BCBS, IAIS and IOSCO to combat money laundering and the financing of terrorism, 2003. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD181.pdf

- **Other Publications:**
  1. An overview of shell companies in the European Union, European Parliament, 2018. http://www.europarl.europa.eu/cmsdata/155724/EPRS_STUD_627129_Shell%20companies%20in%20the%20EU.pdf
  2. Australia's Securities & derivatives SECTOR Money laundering and terrorism financing risk assessment, JULY, 2017. https://www.austrac.gov.au/sites/default/files/2019-06/securities-and-derivitives-ra-FINAL-2.pdf
  3. Principles on Client Identification and Beneficial Ownership for the Securities Industry, IOSCO, 2004. https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD167.pdf

* **The Wolfsberg Group**

1. Wolfsberg Statement – Anti-Money Laundering Guidance for Mutual Funds and Other Pooled Investment Vehicles, Wolfsberg Group, 2006. https://www.wolfsberg-principles.com/sites/default/files/wb/pdfs/translations/italian/69.%20MFPV-italian.pdf.